مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) – العدد الرابع – أكتوبر 2025

أثر تطبيق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعه وفقا للمعيار IFRS9 علي ربحية البنوك التجارية

"The Impact of Applying Expected Credit Loss Provisions under IFRS 9 on the Profitability of Commercial Banks"

اعداد/ الباحث

احمد يحي حسن محمد عامر

مرشح للدكتوراه

اشراف

الاستاذ الدكتور

نبيل فهمى سلامه

استاذ المراجعه المتفرغ

كليه التجاره – جامعه بورسعيد

الدكتور

هادى محسن دعيه

مدرس المحاسبه والمراجعه المتفرغ

كليه التجاره – جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2025-07-14
تاريخ القبول	2025-07-20
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

مستخلص

الهدف :تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 على مؤشرات ربحية البنوك التجارية في مصر، مع التركيز على الفروق البنيوية والتنظيمية بين البنوك الحكومية والخاصة، وذلك من خلال استقراء العلاقة بين المخصصات المحاسبية ومؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول (ROA) ، والعائد على حقوق الملكية(ROE) ، وهامش صافي الفائدة.(NIM)

المنهجية :اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي نوعي، قائم على مراجعة الأدبيات الحديثة، وتحليل البيانات المالية المنشورة للبنوك المصرية، وخاصة البنك الأهلي المصري (حكومي) والبنك التجاري الدولي CIB (خاص)، خلال الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٣، بما يُظهر تأثير تطبيق IFRS 9 على مؤشرات الربحية ضمن بيئة مؤسسية متنوعة.

النتائج :أظهرت النتائج أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى تفاوت في أثر المخصصات على ربحية البنوك، حيث انعكس بشكل أكثر تحفظًا على البنوك الحكومية نتيجة محدودية نظم التحليل الكمي والاعتماد على تقديرات عامة، مما أدى إلى ضغط على صافي الربح في المقابل، مكّنت البنية التحليلية والتكنولوجية المتقدمة البنوك الخاصة من تقدير المخصصات بدقة أكبر، وتقليل الأثر السلبي على الربحية، لا سيما في ضوء استخدام نماذج داخلية متطورة لتقدير مؤشرات ECL مثل PD ، LGD، و.EAD

القيمة المضافة :تساعد الدراسة في سد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات العربية والمصرية من خلال تقديم تحليل مقارن بين البنوك الحكومية والخاصة بشأن آثار تطبيق IFRS 9 على الأداء المالي كما توضح الدراسة أن الالتزام الشكلي بالمعيار لا يضمن تحقيق الأهداف المحاسبية والتنظيمية ما لم يُدعَم بأنظمة تحليلية متكاملة، وحوكمة فعالة لإدارة المخاطر وقد خلصت الدراسة إلى أن طبيعة البنية المؤسسية، وليس فقط المعيار المحاسبي بحد ذاته، هي التي تُحدد مدى تأثير المخصصات على الربحية، بما يستدعي إعادة النظر في سياسات التصنيف الائتماني ونماذج إدارة المخصصات.

Abstract

Objective: This study aims to analyze the impact of applying the expected credit loss provision in accordance with the International Financial Reporting Standard IFRS 9 on the profitability indicators of commercial banks in Egypt, with a focus on the structural and organizational differences between government and private banks, by extrapolating the relationship between accounting provisions and financial performance indicators.Such as return on assets (ROA), return on equity (ROE), and net interest margin (NIM).

Methodology: The study was based on a qualitative analytical approach, based on a review of recent literature, and an analysis of the published financial statements of Egyptian banks, especially the National Bank of Egypt (governmental) and the Commercial International Bank (CIB) (private), during the period from 2018 to 2023, which shows the impact of applying IFRS 9 on Profitability indicators within a diverse institutional environment.

Results: The results showed that the application of IFRS 9 led to a disparity in the impact of provisions on banks' profitability, as it was reflected more conservatively on government banks as a result of limited quantitative analysis systems and reliance on general estimates, which led to pressure on net profit In contrast, the advanced analytical and technological architecture has enabled private banks to estimate provisions with greater accuracy, and reduce the negative impact on profitability, particularly in view of the use of sophisticated internal models for estimating ECL indicators such as PD, LGD, and EAD.

Added value: The study contributes to filling an existing research gap in the Arab and Egyptian literature by providing a comparative analysis between government and private banks regarding the effects of applying IFRS 9 on financial performance The study also shows that formal adherence to the standard does not guarantee the achievement of accounting and organizational goals unless it is supported by integrated analytical systems and effective risk management governance The study concluded that the nature of the institutional structure, and not just the accounting standard itself, determines the extent to which provisions affect profitability, which requires reconsidering credit rating policies and provisions management models

الإطار العام للبحث:

مقدمة البحث:

يُعد القطاع المصرفي من أبرز القطاعات التي شهدت تطورًا متسارعًا خلال العقود الأخيرة، سواء على مستوى تنوع الأدوات المالية، أو من حيث توسع نطاق الشمول المالي، أو نتيجة لمتطلبات الحوكمة والتنظيم الدولي التي فرضتها المؤسسات الرقابية العالمية وقد صاحبت هذه التطورات سلسلة من التحديات التنظيمية والمحاسبية، كان من أبرزها تبنّي معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ، والتي شكّلت علامة فارقة في طرق الاعتراف بالمخاطر، والإفصاح عن أداء المؤسسات المالية، خاصة مع دخول معيار IFRS 9 حيّز التنفيذ بدءًا من عام (٢٠١٨)

لقد أحدث معيار IFRS 9 تحوّلًا جوهريًا في منهجية قياس الخسائر الائتمانية، حيث انتقل من نموذج الخسائر المتحققة إلى نموذج الخسائر المتوقعة (Expected Credit Loss – ECL) ، ما جعل البنوك ملزمة بالاعتراف بالمخصصات الائتمانية على نحو استباقي ورغم ما يوفره هذا النهج من تعزيز للشفافية والتنبؤ بالمخاطر، فإنه يفرض ضغوطًا على مؤشرات الربحية في الأجل القصير، ويُظهر تأثيرات متفاوتة باختلاف البيئة المؤسسية لكل بنك، خاصة في الدول النامية مثل مصر (حسن، ٢٠٢٠؛ ناصر والرشيدي، ٢٠١٩).

وقد أشارت دراسه سيد وعبد ربه (٢٠٢٤) إلى أن تأثير IFRS 9 لا يتوقف عند حدود الإفصاح المحاسبي فحسب، بل يمتد ليشمل هيكل الحوافز داخل المؤسسات المصرفية، ويُعيد تشكيل العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي، لا سيما في ظل بيئة اقتصادية مضطربة تتسم بتقلبات السوق وارتفاع مخاطر الائتمان، وتبرز أهمية هذا التحول المحاسبي بشكل خاص في البنوك التجارية، التي تمثل حجر الزاوية للنظام المالي في مصر، سواء من حيث حجم العمليات، أو من حيث دورها في تمويل الاقتصاد.

وفي هذا السياق، تُظهر التقارير المالية للبنوك المصرية – كما في حالتي البنك الأهلي المصري و – CIBوجود فروق ملموسة في سياسات تكوين المخصصات الائتمانية، وانعكاساتها على مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول وحقوق الملكية وتُعزى هذه الفروقات إلى عوامل متعددة، تشمل الاختلاف في نماذج التصنيف الائتماني، والبنية التكنولوجية، ونطاق تطبيق الحوكمة المؤسسية (بلبع وآخرون، ٢٠٢٢؛ سيد وعبد ربه، ٢٠٢٤).

وتؤكد الأدبيات أن البنوك التي تمتلك نظمًا تحليلية أكثر تقدمًا، وتمارس تقييمًا استباقيًا للمخاطر، تكون أكثر قدرة على الامتثال لمتطلبات IFRS 9 دون إحداث تقلبات حادة في الأرباح وعلى

العكس، فإن البنوك التي تتبنى أساليب تقليدية أو تفتقر إلى المرونة المؤسسية، قد تتأثر بشكل سلبي نتيجة الإفراط في التحفظ عند تقدير المخصصات (النخيلي وآخرون، ٢٠٢٤).

ومع ذلك، فإن الساحة العربية والمصرية على وجه الخصوص ما زالت تفتقر إلى دراسات تحليلية متخصصة تُعالج العلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة ومؤشرات الربحية في ظل تطبيقIFRS 9 ، خاصة في ضوء الفروق بين البنوك الحكومية والخاصة ومن هنا، تكتسب هذه الدراسة أهميتها، من خلال سعيها إلى سد فجوة معرفية تتعلق بمدى تأثير تطبيق IFRS 9 على ربحية البنوك التجارية في مصر، وتحليل أسباب التباين في النتائج المحاسبية بين أنواع البنوك المختلفة.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي معمّق لأثر تطبيق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمعيار IFRS 9 على ربحية البنوك التجارية في مصر، من خلال دراسة الفروق المؤسسية والتنظيمية بين البنوك الحكومية والخاصة، وتحليل البيانات المالية المنشورة، ومراجعة الأدبيات المتخصصة، بما يُسهم في الوصول إلى استنتاجات دقيقة وتوصيات عملية قابلة للتطبيق في بيئة الرقابة المصرفية المحلية.

مشكلة الدراسة:

في بيئة مالية تتسم بتزايد التعقيد التنظيمي وتنوع أدوات التمويل، أصبح لزامًا على البنوك التجارية التكيف مع معايير محاسبية أكثر دقة وصرامة في تقدير المخاطر ومن أبرز هذه المعايير معيار IFRS 9، الذي اعتمد منهجًا جديدًا في احتساب مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس الخسائر المتوقعة (ECL) بدلًا من الخسائر المتحققة، وذلك في محاولة لتقديم صورة مالية أكثر شفافية واستباقية للمخاطر المحتملة.

وقد أثار تطبيق هذا المعيار في القطاع المصرفي المصري العديد من التساؤلات حول تأثيره الفعلي على مؤشرات الربحية، خاصة في ظل الفروق الهيكلية والإدارية بين البنوك الحكومية والخاصة فبينما تمتلك بعض البنوك الخاصة بنية تكنولوجية متقدمة ونماذج تقييم دقيقة تسهل تطبيق المعيار بكفاءة، لا تزال بعض البنوك الحكومية تواجه تحديات تتعلق بمحدودية التحليل الكمي ومرونة نظم اتخاذ القرار، مما قد يؤثر على جودة تقدير المخصصات، وبالتالي على الربحية.

وتشير أدبيات محاسبية معاصرة إلى أن تطبيق IFRS 9 قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحاسبية في الأجل القصير بسبب زيادة المخصصات، لكنه في الوقت ذاته يُسهم في تحقيق استقرار مالي طويل الأجل من خلال تحسين قدرة البنوك على مواجهة المخاطر إلا أن هذا الأثر لا يظهر بنفس

الدرجة في جميع أنواع البنوك، حيث تلعب طبيعة الإدارة، والسياسات الائتمانية، والبنية التحتية دورًا محوريًا في تحديد حجم التأثير.

من هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تقديم معالجة تحليلية مقارنة بين البنوك الحكومية والخاصة في مصر من حيث مدى تأثر ربحيتها بتطبيق مخصص الخسائر الائتمانية وفقًا لمعيار IFRS 9، مع التركيز على العوامل البنيوية والمؤسسية المؤثرة، دون الدخول في اختبار ميداني.

وانطلاقًا مما سبق، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يؤثر تطبيق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمعيار IFRS 9 على ربحية البنوك التجارية في مصر؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات التحليلية، من أبرزها:

- السؤال الأول: ما الفروق البنيوية والإدارية بين البنوك الحكومية والخاصة التي قد تؤثر على تطبيقIFRS 9 ؟
- السؤال الثاني: كيف ينعكس تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة على مؤشرات الربحية المحاسبية مثل ROA وROE؟
- السؤال الثالث: ما العوامل المؤسسية والتنظيمية التي تساعد في اختلاف أثر IFRS 9 بين البنوك الحكومية والخاصة؟
- السؤال الرابع: كيف تفسر الدراسات السابقة تباين التأثير المحاسبي للمعيار على القوائم المالية في السياقات المختلفة؟

وسيتم تناول هذه التساؤلات في إطار تحليلي نقدي يعتمد على مراجعة الأدبيات والدراسات الحديثة، وتحليل التقارير المالية الرسمية للبنوك.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمعيار IFRS 9على ربحية البنوك التجارية في مصر، مع التركيز على التباينات المؤسسية بين البنوك الحكومية والخاصة، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف التفصيلية، تتمثل فيما يلي:

- تحليل الإطار المفاهيمي لمعيارIFRS 9 ، مع توضيح مكوناته الأساسية، لا سيما ما يتعلق بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وأثره على الإفصاح المالي.
- رصد وتحليل الاختلافات البنيوية والإدارية بين البنوك الحكومية والخاصة، ومدى تأثيرها على تطبيق المعيار ومعالجة المخصصات المحاسبية المرتبطة به.

- تحديد الآثار النظرية لتكوين مخصصات الخسائر الائتمانية على مؤشرات الربحية المحاسبية، مثل العائد على الأصول (ROA) ، والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، وهامش صافي الفائدة.(NIM)
- مقارنة مدى التزام البنوك المصرية – الحكومية والخاصة – بتطبيق IFRS 9 ، وتحليل قدرة كل منها على تطوير نماذج تصنيف ائتماني داخلية تتماشى مع متطلبات المعيار.
- تقديم تحليل نقدي للدراسات السابقة ذات الصلة، من أجل إبراز فجوات التطبيق وآثار المعيار على استقرار الأداء المالي في السياق المصري.
- صياغة مجموعة من التوصيات التي تساعد في تحسين كفاءة التقدير المحاسبي للمخصصات، وتعزيز شفافية القوائم المالية، بما يدعم استقرار القطاع المصرفي المصري ويُعزز من قدرته التنافسية.

أهمية البحث:

أولًا: الأهمية العلمية

تساعد هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المرتبطة بالعلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية ومؤشرات الربحية المصرفية، من خلال التركيز على معيار IFRS 9 وتأثيره على مخصصات الخسائر الائتمانية وربحية البنوك وتمثل الدراسة إضافة نوعية في مجال المحاسبة المصرفية، لا سيما في السياق العربي، الذي لا يزال يفتقر إلى دراسات تحليلية معمقة حول الآثار المحاسبية لمعيار IFRS 9 على الأداء المالي للبنوك، وخاصة في بيئة اقتصادية ناشئة كالسوق المصري. كما تعتمد الدراسة على تحليل مقارن بين البنوك الحكومية والخاصة، وتوظف مقاربات تحليلية نوعية وكمية قائمة على قراءة معمقة للتقارير السنوية والبيانات المالية للبنوك، ما يُعزز فهم الفروق المؤسسية في تطبيق المعايير المحاسبية الحديثة ومن ثم، فهي تساعد في سد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات العربية حول أثر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على مؤشرات الربحية والاستقرار المالي.

ثانيًا: الأهمية العملية

على المستوى العملي، تقدم الدراسة إطارًا تحليليًا يُساعد صُنّاع القرار داخل البنوك التجارية، خاصة إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية، على تقييم مدى فعالية السياسات المحاسبية المتعلقة بتكوين المخصصات في ضوء معيار IFRS 9 ، وتأثيرها على الأداء المالي للبنك كما تتيح النتائج لصانعي السياسات، مثل البنك المركزي المصري، إمكانية تقييم مدى التزام البنوك بالمعايير الدولية، وتحديد الفجوات في التطبيق، خصوصًا بين القطاعين الحكومي والخاص.

وتدعم الدراسة تطوير نظم الامتثال والحوكمة في البنوك، من خلال إبراز أهمية دقة النماذج الائتمانية الداخلية في تحسين الإفصاح المالي وتقليل التقلبات في الأرباح كما تساعد في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات من خلال إدارة استباقية للمخاطر، مما يزيد من ثقة المستثمرين والمودعين، ويرفع من قدرة القطاع المصرفي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في ظل بيئة مالية تزداد تعقيدًا.

حدود البحث:

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية يتم تنفيذها في ظل مجموعة من الحدود العلمية، الزمانية، والمكانية، والتي تساعد في ضبط إطار الدراسة وتوجيه نتائجها ضمن سياق محدد وتشير الحدود العلمية إلى تركيز الدراسة على تحليل أثر تطبيق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمعيار IFRS 9 على مؤشرات ربحية البنوك التجارية في مصر، وذلك من خلال دراسة العلاقة النظرية بين نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وبين مؤشرات الربحية، مثل العائد على الأصول (ROA) ، والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، وهامش صافي الفائدة (NIM) ، مع التركيز على الفروق بين البنوك الحكومية والخاصة.

أما الحدود الزمانية فتتمثل في اقتصار التحليل على الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٨ – وهو عام بدء التطبيق الإلزامي للمعيار IFRS 9 في مصر – وحتى نهاية عام ٢٠٢٣، حيث يتم الاستناد إلى البيانات المالية المنشورة والتقارير السنوية للبنوك في هذه الفترة.

وفيما يخص الحدود المكانية، فإن الدراسة تركز على البنوك التجارية المصرية فقط، وتشمل البنوك الحكومية الكبرى مثل البنك الأهلي المصري، والبنوك الخاصة الرائدة مثل البنك التجاري الدولي (CIB)، دون التطرق إلى البنوك المتخصصة أو البنوك غير التجارية.

وقد تم تبويب الدراسة وفقًا للمنهج العلمي كما يلي: يتناول القسم الثاني الدراسات السابقة ذات الصلة محليًا ودوليًا، بينما خُصص القسم الثالث لعرض الإطار النظري والتحليلي لمعيار IFRS 9أما القسم الرابع، فقد تضمن تحليلًا مقارنًا بين البنوك الحكومية والخاصة في ضوء التقارير المالية المنشورة، في حين يعرض القسم الخامس نتائج التحليل وأبرز التوصيات المقترحة لتعزيز فعالية تطبيق المعيار وتحقيق التوازن بين التحفظ المحاسبي والاستقرار الربحي.

الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة ناصر وعبد العظيم (٢٠١٩) تحليل أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 9 (9) على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية، من خلال دراسة تطبيقية على البيانات المالية للبنوك المحلية خلال الفترة المالية الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، مع

مقارنة هذه النتائج بنظيراتها في بنوك دولية بحسب التجربة البريطانية وقد ركزت الدراسة على تحليل تأثير التحول إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على تصنيف الأصول المالية وقياسها، ومخصصات الائتمان، وطريقة الإفصاح، بما في ذلك أثر تطبيق المعيار على المؤشرات المحاسبية المتعلقة بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة، ومدى اختلاف نتائج قائمة الدخل وفقًا لنماذج التصنيف الجديدة وأظهرت النتائج أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى تغييرات ملموسه في طريقة الاعتراف بالخسائر، ما انعكس على مصداقية التقارير المالية، ودقة الإفصاح المحاسبي وأوصت الدراسة بأهمية قيام البنوك بمراجعة شاملة للنماذج الائتمانية الداخلية وإعادة تصنيف الأصول، لتقليص فجوة التقدير بين النظام الجديد والنظام السابق.

استهدفت دراسة النجار (٢٠٢٠) تحليل الأثر المتوقع للتحول من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩) على مستوى القوائم والتقارير المالية، وذلك باستخدام منهج وصفي تحليلي قائم على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة ركز الباحث على توضيح الاختلافات الأساسية في منهجيات القياس والاعتراف بالخسائر بين المعيارين، مع إبراز ما يترتب على اعتماد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الإفصاح عن المخاطر المستقبلية وقد أظهرت الدراسة أن IFRS 9يمثل نقلة نوعية في الفكر المحاسبي من خلال استباق الخسائر بدلًا من الاعتراف بها بعد تحققها، ما يعزز من ممارسات التحوط ويقلل من فجوة التقدير الزمني التي كانت قائمة في إطار IAS 39.

كما أشارت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار الجديد يتطلب توفر بنية تحليلية ونظم معلومات متطورة داخل البنوك، وهو ما قد لا يتوفر بنفس المستوى في جميع المؤسسات المالية، مما يُنتج أثرًا متفاوتًا على القوائم المالية وجودة الإفصاح بين بنك وآخر.

استهدفت دراسة حسن (٢٠٢٠) تحليل أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، وعلى رأسها معيار IFRS 9 ، على القدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض ومدى انعكاس ذلك على جودة التقارير المالية والأداء المالي في القطاع المصرفي اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية، مع التركيز على تقييم العلاقة بين طريقة احتساب المخصصات وفقًا لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، وبين الإفصاح المحاسبي وقد تناولت الدراسة تقييم جودة المخصصات من خلال قدرتها على التنبؤ بالخسائر الفعلية، وانعكاس ذلك على ثبات الأرباح وتحسين دقة قياس القيمة العادلة وأظهرت النتائج أن التحول من نموذج الخسائر المتحققة إلى نموذج الخسائر المتوقعة أدى إلى تحسن ملموس في مستوى الشفافية وتفسير التغيرات في الأداء

المالي كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز كفاءة النماذج الإحصائية المستخدمة في احتساب المؤشرات الائتمانية، وزيادة التنسيق بين إدارات المخاطر والمحاسبة لتحقيق مواءمة كاملة مع متطلبات المعيار IFRS 9.

استهدفت دراسة النخيلي وفراج (٢٠٢٢) تحليل أثر التعديلات التي طرأت على المعيار المحاسبي الدولي IFRS 9 ، في ضوء تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) والبنك المركزي المصري، على طريقة تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال جائحة كورونا Covid-19في البنوك المصرية وقد ركزت الدراسة على التحديات الناتجة عن عدم وضوح الرؤية المستقبلية أثناء الجائحة، وتأثير ذلك على نماذج التصنيف الائتماني والتقديرات المحاسبية وأظهرت النتائج أن البنوك اضطرت إلى تعديل افتراضاتها المحاسبية لتستوعب الضغوط الاقتصادية الاستثنائية، من خلال استخدام تقديرات أكثر تحفظًا عند تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة (ECL) كما تبين أن التعديلات التنظيمية التي صدرت خلال الجائحة خفّفت من حدة تأثير IFRS 9 على قائمة الأرباح والخسائر، من خلال تأجيل الاعتراف الفوري ببعض الخسائر المحتملة وأوصت الدراسة بضرورة تبني منهج استباقي لتحديث النماذج التحليلية المستخدمة في احتساب المخصصات، بما يضمن مواءمة أفضل مع ظروف السوق غير المستقرة.

التعليق على الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة اهتمامًا متزايدًا بتأثير تطبيق معيار IFRS 9 على الأداء المالي للبنوك، خاصة فيما يتعلق بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وانعكاس ذلك على مؤشرات الربحية والشفافية المحاسبية وقد اتفقت معظم هذه الدراسات على أن التحول من نموذج الخسائر المتحققة إلى نموذج الخسائر المتوقعة، الذي فرضه IFRS 9 ، قد أدى إلى إعادة تشكيليه جوهرية في سياسات المخصصات، بما انعكس بشكل مباشر على صافي الدخل، وجودة الإفصاح، واستقرار القوائم المالية.

كما أجمعت الدراسات على أن تطبيق المعيار IFRS 9 يتطلب بنية تحليلية متقدمة ونماذج ائتمانية دقيقة، وهو ما جعل أثره متفاوتًا بين البنوك، بحسب جاهزيتها التقنية والتنظيمية فمثلًا، تناولت دراسة حسن (2020) أثر تطبيق IFRS 9 على القدرة التنبؤية لمخصصات القروض، وخلصت إلى أنه عزز من جودة التقارير المالية ودقة الإفصاح عند استخدام نماذج كمية متطورة بينما ركزت دراسة ناصر والرشيدي (2019) على مدى دلالة القوائم المالية بعد تطبيق المعيار، وأكدت أن IFRS 9 أدى إلى تحسين الشفافية ولكن مع تفاوت في درجة الالتزام المؤسسي.

ومن حيث المنهجية، فقد اتبعت معظم الدراسات أسلوبًا تحليليًا أو تطبيقيًا معتمدًا على تحليل البيانات المالية المعلنة، إما قبل التطبيق أو بعده، كما في دراسات النجار (٢٠٢٠) والنخيلي وآخرون (٢٠٢٤)، اللتين اعتمدتا على تحليل مقارن لتقديرات المخصصات قبل وبعد تطبيق المعيار، مما يعكس اهتمام الباحثين بقياس الأثر المحاسبي والمالي على أرض الواقع.

ورغم أهمية النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، إلا أن عددًا منها اتسم ببعض القصور المنهجي، مثل محدودية الفترات الزمنية، أو الاقتصار على تحليل بنوك فردية دون دراسة مقارِنة شاملة، كما أن القليل من الدراسات تناولت تأثير IFRS 9 في بيئة مصرية مقارنة بين البنوك الحكومية والخاصة من حيث البنية المؤسسية والسياسات المحاسبية.

وفي ضوء ما سبق، فإن الدراسات السابقة توفر إطارًا نظريًا متينًا للدراسة الحالية، لكنها تكشف في الوقت ذاته عن فجوة بحثية واضحة، تتمثل في ندرة الدراسات التحليلية التي تتناول تأثير مخصصات IFRS 9 على ربحية البنوك المصرية من منظور مقارن بين البنوك الحكومية والخاصة، مع ربط ذلك بمتغيرات مؤسسية مثل الحوكمة، والبنية التحليلية، والنماذج الائتمانية الداخلية ومن هنا، تنبع أهمية الدراسة الحالية في معالجة هذه الفجوة، من خلال تقديم تحليل نظري متعمق مدعوم بقراءات كمية من التقارير المالية المنشورة، بما يعزز من فهم العلاقة بين المعالجة المحاسبية للمخصصات ومستويات الربحية، ويدعم صانعي القرار في تطوير سياسات مالية تتسم بالتوازن بين التحفظ المحاسبي والاستقرار الربحي.

الإطار النظرى للدراسة

المبحث الأول: المعالجة المحاسبية لمخصص الخسائر الائتمانية وفقًا لمعيار IFRS 9

المطلب الأول: نشأة وتطور المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS

أولًا: الخلفية التاريخية لتطور المعايير الدولية

في سياق تطور المحاسبة الدولية، يُعزى ظهور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في عام ١٩٧٣، والتي شكّلت نقطة انطلاق نحو توحيد القواعد المحاسبية عالميًا (عمر، ٢٠٢٢) وقد أصدرت اللجنة حينها مجموعة من المعايير عُرفت باسم المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ، هدفت إلى تعزيز الشفافية والمقارنة بين القوائم المالية، مع توسيع نطاق الإفصاح المحاسبي بما يدعم اتخاذ القرار من قبل المستثمرين والمحللين الماليين.

وفي ظل التطورات المتلاحقة في الأسواق المالية، تم في عام ٢٠٠١ إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بديلاً عن اللجنة السابقة، ليكون الجهة المسؤولة عن إصدار المعايير

الجديدة تحت مسمى "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) "، مع استمرار العمل ببعض معايير IAS حتى يتم تعديلها أو إلغاؤها وقد اعتُبرت هذه النقلة بمثابة خطوة إستراتيجية لمواكبة التحولات في أدوات الاستثمار والتمويل (حسانين، ٢٠٢٢).

وفي السياق المصري، شكّل التوجه نحو اعتماد IFRS أحد أبرز التحولات التنظيمية في القطاع المالي فقد أصدرت كل من هيئة الرقابة المالية والبنك المركزي تعليمات ملزمة للمؤسسات المالية والبنوك بتطبيق تلك المعايير، في محاولة لتعزيز جودة التقارير المالية وتحقيق التوافق مع الأنظمة الدولية (الحداد، ٢٠٢١).

ثانيًا: دوافع إصدار المعيار IFRS 9 بديلاً عن IAS 39

أوضحت الأدبيات المحاسبية، لا سيما في ضوء الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، أن معيار IAS 39 واجه انتقادات متكررة ترتبط بمحدوديته في معالجة المخاطر الائتمانية، وافتقاره إلى آلية استباقية لتكوين المخصصات وقد بيّن إسماعيل وحسين (٢٠٢٣) أن الاعتماد على نموذج الخسائر المتحققة في IAS 39 أدى إلى تأخر في الاعتراف بالخسائر، ما ساهم في تفاقم آثار الأزمة نظراً لعدم توفر أدوات تقييم مستقبلية ضمن النموذج التقليدي المستخدم آنذاك.

وفي منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أدرك مجلس معايير المحاسبة الدولية الحاجة إلى تطوير إطار بديل يعكس القدرة التنبؤية والمرونة في التعامل مع المخاطر لذلك، صدر معيار IFRS 9 في عام ٢٠١٤ ليكون أكثر توافقًا مع ممارسات إدارة المخاطر الفعلية، وتم تفعيله إلزاميًا ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٨ وقد قدم هذا المعيار تغييرًا على نحو حاسم في آلية التصنيف والقياس، من خلال ربط تصنيف الأدوات المالية بنموذج العمل والتدفقات النقدية التعاقدية، وهو ما أشار إليه السبائي والسمحي (٢٠٢٥) في دراستهما مدى مساهمة المعيار الدولي للتقارير المالية " IFRS9 " في الحد من المخاطر المالية الائتمانية.

كما يتميز IFRS 9 بتبنيه نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) ، الذي يُمكّن الجهات المالية من تكوين مخصصات على أساس تقييم استباقي للمخاطر، ما يرفع من كفاءة التحوط والاستعداد للتقلبات المستقبلية وقد أكد عمر (٢٠٢٠) في هذا السياق أن IFRS 9 يُعد أكثر انسجامًا مع متطلبات الحوكمة الفعالة في المؤسسات المصرفية، خاصةً أنه يربط الإفصاح المحاسبي بإستراتيجيات إدارة المخاطر.

ويُعد هذا التحول نقلة نوعية من حيث البُعد الوظيفي للتقارير المالية؛ فلم تعد تقتصر على تسجيل الأحداث السابقة فحسب، بل أصبحت أداة مصيرية لتقدير الأخطار المستقبلية

والتخطيطالاستراتيجي، وهو ما أظهرته الدراسة التطبيقية التي أجراها البعاج والخفاجي (٢٠٢٤) والتي بيّنت أن المعيار الجديد ساهم في رفع مستوى الشفافية وزيادة دقة تقدير المخصصات مقارنةً بالإطار القديم.

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية لمعيار IFRS 9

في ضوء المراجعات الدولية والتوصيات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، يُعد معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ (IFRS 9) من بين أبرز الإصدارات التي شكّلت تحولًا مركزيا في معالجة الأدوات المالية وقد أتى هذا المعيار كمحصلة لتجربة الأسواق المالية، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، التي أظهرت بوضوح قصور النموذج المحاسبي السابق IAS 39 في معالجة المخاطر الائتمانية بصورة استباقية وبذلك، فقد وضع IFRS 9 إطارًا متكاملاً يعكس المعالجة الحديثة للأدوات المالية من حيث التصنيف والقياس، واحتساب الخسائر المتوقعة، وتطوير سياسات التحوط المحاسبي بما يتماشى مع إدارة المخاطر الفعلية في المؤسسات المالية (شنايت وعلي، ٢٠٢٢).

أولًا: تصنيف وقياس الأدوات المالية

استحدث IFRS 9 نهجًا جديدًا لتصنيف الأدوات المالية يعتمد على معيارين متكاملين: نموذج العمل الذي تحتفظ المنشأة من خلاله بالأصل المالي، وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية (SPPI)ووفقًا لهذا التصنيف، تنقسم الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية: التكلفة المطفأة، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI) ، والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) وتُستخدم كل فئة بحسب أهداف المنشأة من الاحتفاظ بالأصل وشروط التدفقات النقدية المرتبطة به (بركات، ٢٠٢٤).

أما الالتزامات المالية، فقد حافظ المعيار الجديد على الهيكل الأساسي لمعيار IAS 39 ، مع استثناءات تتعلق بقياس التغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن تغيرات المخاطر الائتمانية الخاصة بالجهة المصدرة، وهو ما يُمثل نقلة نحو تحسين دقة التقارير المالية وإبراز المخاطر الائتمانية بشكل أصدق لمتخذي القرار (ناصر والرشيدي، ٢٠١٩).

ثانيًا: نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

لقد أوجد IFRS 9 مفهومًا استباقيًا جديدًا لتكوين مخصصات الخسائر، حيث تبنى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) بدلاً من الخسائر المتحققة كما في IAS 39 هذا التحول من الاعتراف المتأخر بالخسائر إلى الاعتراف المبكر بها مكّن البنوك والمؤسسات المالية من إدارة

المخاطر بصورة أكثر فاعلية، وهو ما شددت عليه الدراسة التحليليه التي أجراها النجار (٢٠٢٠) حيث أثبتت أن IFRS 9 حسّن من جودة التنبؤ بالمخاطر.

يقسم هذا النموذج إلى ثلاث مراحل، تختلف وفقًا لمستوى التدهور في جودة الائتمان:

- المرحلة الأولى: (Stage 1) يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهرًا إذا لم يكن هناك انخفاض مركزي في جودة الائتمان.
- المرحلة الثانية: (Stage 2) إذا حدث انخفاض مركزي في الجدارة الائتمانية دون تعثر، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال عمر الأصل.
- المرحلة الثالثة: (Stage 3) في حال التعثر الفعلي، يُعترف بخسائر ائتمانية متوقعة مع تطبيق حسابات مشابهة للمخصصات الائتمانية التقليدية.

وتعتمد عملية احتساب المخصص على متغيرات فنية دقيقة، تشمل: احتمالية التعثر (PD) ، نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) ، والتعرض عند التعثر (EAD) ، إلى جانب استخدام بيانات تاريخية وحالية وتقديرات مستقبلية معقولة (Forward-looking information) (ناصر والرشيدي، ٢٠١٩)

ثالثًا: التحوط المحاسبي وتحديث منهجيته

يُعد تحديث قواعد التحوط المحاسبي من أبرز المحاور التي تفرد بها IFRS 9 ، إذ يهدف إلى ربط الإفصاح المالي بواقع إدارة المخاطر في المنشأة ومن أبرز ما قدمه المعيار في هذا الإطار هو مرونة اختيار البنود المغطاة، وتوسيع نطاق أدوات التحوط، وتخفيف القيود السابقة التي فرضها IAS 39 ، مثل شرط اختبار الفعالية بنسبة ٨٠%–١٢٥% (شنايت وعلي، ٢٠٢٢).

هذه التعديلات ساعدت على توسيع نطاق استخدام التحوط المحاسبي وجعلت مخرجات التقارير المالية أكثر توافقًا مع الأنشطة الاقتصادية الفعلية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها ناصر والرشيدي (٢٠١٩) على تقارير عدد من البنوك المصرية أن IFRS 9 ساهم في تحسين صورة البيانات المالية من حيث الدقة، والقدرة على تمثيل المخاطر الفعلية التي تتعرض لها المؤسسات، خاصةً في ما يتعلق بالتقلبات السوقية والائتمانية.

المطلب الثالث: تطبيق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنوك

استنادًا إلى معيار IFRS 9 ، يمثل تطبيق مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة تحولًا تحولًا كليًا في المنهجية المحاسبية للبنوك، حيث يتم بناء هذا المخصص بناءً على التوقعات المستقبلية بدلاً من الخسائر الفعلية المتحققة فقط (Kyiu & Tawiah, 2023).

ويتطلب هذا النموذج تجميع معلومات كمية ونوعية تشمل بيانات تاريخية وإحصائية، بالإضافة إلى مدخلات تحليلية مستقبلية ترتكز على مؤشرات اقتصادية كلية، مثل معدلات النمو، والتضخم، والتغيرات في أسعار الفائدة.

وقد ألزمت المعايير الدولية البنوك بالإفصاح الكامل عن المنهجيات المستخدمة في احتساب هذه الخسائر، بما في ذلك عرض نماذج قياس المخاطر، والافتراضات الرئيسة، ومدى تأثر النتائج بالمتغيرات الاقتصادية ومن الناحية المحاسبية، يُفترض تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث مراحل استنادًا إلى مدى تدهور الجدارة الائتمانية، وهو ما ينعكس على مستوى المخصص المحاسبي المكوّن لكل أصل (Beerbaum & Piechocki, 2017).

كما يتم الاعتماد على ثلاثة متغيرات رئيسية لحساب المخصص: احتمالية التعثر (PD) ، ونسبة الخسارة عند التعثر (LGD) ، والتعرض الائتماني عند التعثر(EAD) .

لكن في السياق المصري، واجهت البنوك—وخاصة الحكومية منها—تحديات كبيرة عند تنفيذ هذا المعيار إذ تعاني بعض المؤسسات من ضعف قواعد البيانات التاريخية، وتفاوت جودة المعلومات المالية، وغياب نماذج إحصائية متقدمة (إسماعيل وحسين، ٢٠٢٣).

وقد أشارت دراسة النجار (٢٠٢٠) إلى أن عدم القدرة على دمج التنبؤات الاقتصادية الموثوقة في نموذج احتساب المخصصات أثّر سلبًا على دقة النتائج، ما دفع بالبنوك إلى مراجعة سياستها الائتمانية وتعزيز آليات الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: ربحية البنوك التجارية وأثر مخصص الخسائر الائتمانية عليها

المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك التجارية

تعريف الربحية وخصائصها في المؤسسات المالية

تعد الربحية من المؤشرات الأساسية التي تُستخدم في تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة، إلا أن خصوصيتها في البنوك التجارية تنبع من طبيعة عمل هذه المؤسسات التي تعتمد على الوساطة المالية وإدارة المخاطر والاستثمار (Gornjak, 2020)

ويتمثل مضمون الربحية في البنوك في قدرتها على تحقيق صافي دخل موجب، يعكس كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية وتحقيق عوائد مع التحكم في المخاطر والتكاليف.

في منتصف التحليل، تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الربحية في البنوك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل متعددة، من أهمها جودة المحفظة الائتمانية، وسياسات منح القروض، ومستوى تكوين المخصصات وقد أشارت دراسة شنايت وعلي (٢٠٢٢) إلى أن ارتفاع مخصص الخسائر الائتمانية

يؤدي عادة إلى تقليل صافي الربح المحاسبي، الأمر الذي يجعل الربحية في البنوك أكثر حساسية للتغيرات في السياسات الرقابية والمعايير المحاسبية.

ويتميز مفهوم الربحية في المؤسسات المصرفية بعدد من الخصائص، منها: الاعتماد الكبير على صافي الفوائد كمصدر رئيسي للإيرادات، والتأثر الشديد بتغيرات أسعار الفائدة، بالإضافة إلى التفاعل مع العوامل الخارجية مثل السياسة النقدية والبيئة الاقتصادية إسماعيل وحسين (٢٠٢٣)، كما تختلف الربحية من بنك لآخر بحسب طبيعته (حكومي أو خاص)، حيث يلاحظ أن البنوك الخاصة تميل إلى تحقيق عوائد أعلى نتيجة تمتعها بهوامش مرونة أوسع في إدارة المخاطر وتخصيص الأصول.

ومن المهم التأكيد على أن تقييم ربحية البنوك لا يقتصر على تحليل المؤشرات المالية فحسب، بل يجب أن يتضمن دراسة أثر المتغيرات التنظيمية والمعيارية، ومنها تطبيق IFRS 9 ، الذي غيّر بشكل مباشر العلاقة بين المخصصات والربح المحاسبي، كما سيتضح في المباحث اللاحقة (الحداد، ٢٠٢١).

المطلب الثاني: مؤشرات قياس ربحية البنوك

تُعد مؤشرات قياس الربحية من الأدوات التحليلية الأساسية التي تعتمد عليها الجهات الرقابية والمستثمرون والإدارات العليا لتقييم أداء البنوك ومدى قدرتها على تحقيق العائد المستهدف وتستمد هذه المؤشرات خصوصيتها من طبيعة النشاط المصرفي القائم على الوساطة المالية وتقديم الائتمان، مما يجعل تقييم الربحية في البنوك يختلف عن الشركات غير المالية من حيث البنية، والمكونات، وآليات التفسير ناصر والرشيدي (٢٠١٩)، وفيما يلي أبرز المؤشرات المعتمدة في قياس ربحية البنوك:

أولًا: العائد على الأصول (Return on Assets – ROA)

يقيس هذا المؤشر قدرة البنك على توليد أرباح من إجمالي أصوله، ويُحسب وفقًا للمعادلة التالية:

العائد على الأصول = (الربح الصافي ÷ متوسط إجمالي الأصول) × ١٠٠

كلما ارتفعت قيمة ROA ، دلّ ذلك على كفاءة إدارة الأصول في تحقيق العوائد ويُعد هذا المؤشر حساسًا لتغيرات مخصص الخسائر الائتمانية، حيث يؤدي ارتفاع المخصص إلى تقليص صافي الربح، وبالتالي خفض ROA كما يُستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين البنوك ذات الأحجام المختلفة، لكونه يعكس الأداء النسبي بناءً على حجم الموارد.

ثانيًا: العائد على حقوق الملكية (Return on Equity – ROE)

يُظهر هذا المؤشر العائد الذي يحققه البنك على استثمارات المساهمين، ويُحسب كالتالي:

العائد على حقوق الملكية = (الربح الصافي ÷ متوسط حقوق الملكية) × ١٠٠

يُعتبر ROE من أهم المؤشرات للمستثمرين في تقييم العائد على رأس المال المستثمر ويؤثر IFRS 9 بشكل مباشر على هذا المؤشر من خلال تأثيره على صافي الربح بسبب ارتفاع المخصصات، ما قد يؤدي إلى انخفاض العائد المتوقع لدى حملة الأسهم، خاصة في الفترات التي تشهد ارتفاعًا في المخاطر الائتمانية.

ثالثًا: هامش صافي الفائدة (Net Interest Margin – NIM)

يُقيس هذا المؤشر الفرق بين إيرادات الفوائد التي يجنيها البنك من القروض والاستثمارات، وتكاليف الفوائد المدفوعة على الودائع والتمويلات، كنسبة من الأصول المنتجة للفائدة:

هامش صافي الفائدة = (دخل الفوائد − مصروف الفوائد) ÷ متوسط الأصول المنتجة للفائدة × ١٠٠

كلما زاد الهامش، دلّ ذلك على كفاءة البنك في تسعير منتجاته المصرفية إلا أن هذا المؤشر لا يعكس التأثير الكامل للمخصصات، لذا يُفضل استخدامه بالتوازي مع مؤشرات أخرى لتكوين صورة شاملة عن الربحية.

رابعًا: معدل الكفاءة التشغيلية (Operating Efficiency Ratio)

يُعبّر هذا المؤشر عن نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية:

معدل الكفاءة التشغيلية = (إجمالي المصروفات التشغيلية ÷ إجمالي الإيرادات التشغيلية) × ١٠٠

ويدل هذا المؤشر على مدى قدرة البنك على إدارة نفقاته لتحقيق دخل تشغيلي، حيث يُفضل أن تكون النسبة منخفضة ويُعد مؤشرًا غير مباشر على الربحية، إذ أن ضعف الكفاءة التشغيلية قد يؤدي إلى استنزاف الإيرادات وتقليل صافي الربح، حتى وإن كان الدخل من الفوائد مرتفعًا.

تُستخدم هذه المؤشرات مجتمعة في تحليل الأداء الربحي للبنوك، كما تشكل المرجعية الأساسية لدراسة تأثير تطبيق معيار IFRS 9 ، لا سيما فيما يتعلق بتقلبات صافي الربح نتيجة الزيادات المحتملة في مخصص الخسائر الائتمانية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك

أولًا: العوامل الداخلية

حجم البنك: (Bank Size) تُعتبر العلاقة بين حجم البنك وربحيته من المواضيع الفاصلة في الأدبيات المصرفية، حيث تشير الدراسات إلى أن البنوك ذات الحجم الكبير غالبًا ما تستفيد من وفورات الحجم، بما يسمح لها بتقليل متوسط التكاليف التشغيلية، وتحقيق تنوع في مصادر الدخل (السبائي والسمحي، ٢٠٢٥) كما يعزز الحجم الكبير من قدرة البنك على تحمل الصدمات المالية،

وزيادة فرص التوسع في الأسواق، فضلاً عن التمتع بدرجة أعلى من الثقة من جانب المستثمرين والمودعين ومع ذلك، فإن تضخم حجم البنك قد يؤدي إلى تعقيدات تنظيمية وارتفاع البيروقراطية، مما قد ينعكس سلبًا على الكفاءة التشغيلية وفاعلية اتخاذ القرار، خصوصًا في غياب نظام رقابي داخلي قوي.

كفاءة الإدارة: (Managerial Efficiency) تلعب كفاءة الإدارة دورًا استراتيجيًا في تعزيز ربحية البنوك من خلال السيطرة على التكاليف، وجودة السياسات الائتمانية، وإدارة المحافظ الاستثمارية وقد أظهرت دراسة إسماعيل وحسين (٢٠٢٣) أن ارتفاع الكفاءة الإدارية يساهم في تقليل المخاطر التشغيلية والائتمانية، كما يُعزز الأداء المالي عبر تحسين مؤشرات مثل العائد على الأصول والكفاءة التشغيلية وفي ذات السياق، ترتبط الكفاءة العالية للإدارة بانخفاض الحاجة لتكوين مخصصات غير متوقعة، مما يُسهم في تحسين الربحية، لا سيما في ظل تطبيق معيار IFRS 9الذي يتطلب إدارة دقيقة للمخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.

جودة المحفظة الائتمانية: (Credit Portfolio Quality) تُعد جودة المحفظة الائتمانية من أبرز محددات الربحية البنكية، إذ كلما انخفضت نسبة القروض المتعثرة ارتفعت قدرة البنك على تحصيل الفوائد وتقليل حجم المخصصات وتؤكد حسانين (٢٠٢٢) أن تطبيق IFRS 9 ساهم في زيادة تركيز البنوك على مراقبة جودة الأصول المالية، لما لذلك من أثر مباشر على مستوى المخصصات المطلوبة وشفافية التقارير المالية فعندما تكون جودة المحفظة مرتفعة، تنخفض المخاطر الائتمانية، وبالتالي يقل العبء المحاسبي المرتبط بتكوين مخصصات الخسائر، وهو ما يعزز هامش الربحية الصافي.

ثانيًا: العوامل الخارجية

الوضع الاقتصادي الكلي: (Macroeconomic Conditions) في فترات الانكماش الاقتصادي، ترتفع معدلات التخلف عن السداد، وتتراجع الأنشطة التمويلية، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات وزيادة المخصصات ومن جهة أخرى، في فترات الانتعاش، تتحسن فرص الإقراض وتقل معدلات التعثر وقد أشارت ناصر والرشيدي (٢٠١٩) إلى أن الاستجابة الاقتصادية تؤثر مباشرة على قدرة البنوك على الالتزام بتطبيق معيار IFRS 9 ، إذ يتطلب المعيار الاعتماد على مؤشرات مستقبلية لتقدير الخسائر، مما يجعل تقييم الأداء المالي حساسًا للتغيرات الاقتصادية، خاصة في الاقتصادات النامية.

السياسات الرقابية والتنظيمية: (Regulatory Framework) تمثل اللوائح الرقابية عاملًا مؤثرًا في سياسات إدارة الربحية داخل البنوك، خصوصًا تلك المرتبطة بمتطلبات رأس المال، وتكوين

المخصصات الائتمانية وقد بيّنت دراسة البعاج والخفاجي (٢٠٢٤) أن تطبيق IFRS 9 فرض التزامات إضافية على البنوك من حيث الرقابة الداخلية وتقدير الخسائر المتوقعة، مما حدّ من مرونة الإدارة في إدارة الأرباح وزاد من التكاليف التنظيمية وهذا ما يستدعي تطوير نماذج داخلية دقيقة قادرة على موازنة الامتثال التنظيمي مع الحفاظ على مستوى مستقر من الربحية.

أسعار الفائدة: (Interest Rates) يُعد هامش صافي الفائدة من أهم محددات الربحية في البنوك التجارية، حيث تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على العوائد الناتجة من الإقراض والتكاليف المرتبطة بالودائع وقد أوضحت بركات وآخرون (٢٠٢٤) أن سياسة التسعير المرتبطة بسعر الفائدة ترتبط ارتباطًا وثيقًا باستراتيجية البنك في إدارة السيولة والائتمان، خصوصًا في ظل تبني معيار IFRS 9، الذي يجعل من تقلب أسعار الفائدة أحد العوامل المؤثرة في تقييم مخاطر السوق والائتمان، وبالتالي في تحديد حجم المخصصات المطلوبة.

المطلب الرابع: العلاقة بين مخصص الخسائر الائتمانية وربحية البنوك

أولًا: التأثيرات النظرية لتكوين المخصصات على الأرباح

من منظور محاسبي: تشير الأدبيات المحاسبية إلى أن المخصصات تُعد من المصروفات التي تُخصم مباشرة من الإيرادات عند إعداد قائمة الدخل، وبالتالي فإن زيادتها تؤدي إلى خفض صافي الربح المحاسبي، مما ينعكس سلبًا على مؤشرات الأداء مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) (النخيلي وآخرون، ٢٠٢٤)

ويأتي هذا التقدير في إطار تطبيق مبدأ الحيطة والحذر، الذي يسعى إلى تقديم صورة واقعية للمركز المالي للبنك، والاحتراز من الخسائر المستقبلية المحتملة وقد أظهر تطبيق معيار IFRS 9 تحولًا مركزيا في هذا السياق، حيث انتقل النظام المحاسبي من نموذج الاعتراف بالخسائر المتحققة إلى نموذج الخسائر المتوقعة، الأمر الذي أدّى إلى تسريع عملية الاعتراف بالمخاطر.

ويُلاحظ أن تطبيق IFRS 9 أسفر عن زيادة ملحوظة في مصروفات المخصصات خلال الفترات الأولى من التطبيق، لا سيما في ظل الحاجة إلى التكيف مع تقديرات جديدة تعتمد على البيانات المستقبلية وقد رصدت حسانين (٢٠٢٢) هذا الأثر في دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، مؤكدة أن الربحية تأثرت سلبيًا على المدى القصير بسبب ارتفاع المصروفات، رغم أن المعيار ساهم في تعزيز متانة المخصصات في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

من منظور مالي ومصرفي: أما من الناحية المصرفية، فإن المخصصات لا تُعد مجرد عبء على الربحية، بل تُعتبر أحد أهم أدوات إدارة المخاطر الائتمانية فكلما زادت توقعات التعثر، ازدادت الحاجة إلى تكوين مخصصات مناسبة لمواجهة تلك المخاطر وتوضح ناصر والرشيدي (٢٠١٩)

أن هذه المخصصات تشكل خط الدفاع الأول ضد الخسائر الناتجة عن عدم السداد، ما يسهم في حماية قاعدة رأس المال وتعزيز الاستقرار المالي للبنك إلا أن الإفراط في تكوين هذه المخصصات، خصوصًا في غياب مبررات حقيقية، قد يتحول إلى أداة لإدارة الأرباح (Earnings Management)، حيث تُستخدم لتقليل أو تضخيم الأرباح وفقًا للاعتبارات الإدارية أو التنظيمية، وهو ما قد يُضعف مصداقية القوائم المالية.

وفي بعض الحالات، تُستخدم المخصصات بشكل استراتيجي لإدارة رأس المال التنظيمي، خصوصًا في البنوك الخاضعة لمتطلبات بازل، ما قد يؤدي إلى وجود فجوة بين الأداء المالي الحقيقي والأداء المُبلّغ عنه (السبائي والسمحي، ٢٠٢٥) لذا، فإن العلاقة بين المخصصات والربحية ليست خطية دائمًا، وإنما تتأثر بعوامل محاسبية وتنظيمية وسوقية معقدة، وتتطلب تحليلًا دقيقًا للسياق الذي تُطبق فيه سياسات تكوين المخصصات.

ثانيًا: تحليل العلاقة السببية بين IFRS 9 ومؤشرات الربحية

أثر تطبيق IFRS 9 على العائد على الأصول وحقوق الملكية

أظهرت دراسات تجريبية في الأسواق الناشئة والنامية أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى انخفاض واضح في ROA و ROE خلال الفترات الأولى، خاصة في البنوك ذات المحفظة الائتمانية ذات المخاطر المرتفعة ويُعزى هذا إلى الزيادة الحادة في حجم المخصصات الائتمانية، وانخفاض صافي الربح المحاسبي، رغم استقرار الإيرادات التشغيلية.

وفي المقابل، أشارت دراسات أخرى منها Gornjak (2020) إلى أن هذا الأثر قد يكون مؤقتًا، حيث تتحسن المؤشرات الربحية تدريجيًا بعد استيعاب الأثر الأولي للمخصصات، خاصة في البنوك التي تُدير مخاطرها بفعالية، وتستثمر في أدوات مالية ذات جودة ائتمانية عالية.

التأثير على سلوك إدارة الديون المتعثرة والمخصصات

فرض IFRS 9 نمطًا جديدًا من التفكير في إدارة المخاطر الائتمانية، حيث أصبحت البنوك ملزمة بإعادة تقييم محافظها الائتمانية بشكل دوري وتحديد "الزيادات المركزية في المخاطر (SICR) " ونتيجة لذلك، أصبح للبنوك حوافز أقوى لتحسين إدارة التحصيل وتقليل الديون المتعثرة لتقليل العبء المحاسبي الناتج عن المخصصات المرتفعة (Taylor, Avuye, Cudjoe, & Aubert, 2024)

كما دفعت التحديات المرتبطة بحساب المؤشرات (PD ، LGD، EAD) إلى تبني نماذج كمية أكثر تطورًا، مما زاد من قدرة البنوك على التحوط المسبق وتقدير المخصصات بدقة أكبر، وهو ما يساهم في تحسين نوعي للربحية على المدى البعيد، رغم الضغط المالي الآني.

المبحث الثالث: مقارنة بين البنوك التجارية الحكومية والخاصة في مصر

المطلب الأول: السمات البنيوية والإدارية للبنوك الحكومية والخاصة

تُظهر الأدبيات الحديثة حول القطاع المصرفي المصري تباينًا بنيويًا وإداريًا واضحًا بين البنوك الحكومية والخاصة، يُعزى إلى اختلاف التوجهات الاستراتيجية وأطر الحوكمة والنظم التنظيمية فقد أوضحت دراسة بلبع، السيد، وعبدالمنعم (٢٠٢٢) أن البنوك الحكومية – بحكم ملكيتها العامة – تُدار وفق نهج مركزي محافظ، يرتكز على ضبط المخاطر وتوجيه الائتمان نحو القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يتوافق مع السياسات العامة للدولة وتتبنى هذه البنوك هياكل تنظيمية تقليدية ذات مستويات إدارية متعددة، مما يؤدي إلى بطء نسبي في اتخاذ القرار وانخفاض مستوى المرونة المؤسسية.

أما البنوك الخاصة، فقد أظهرت سمات تنظيمية أكثر مرونة، تقوم على تشكيل وحدات أعمال مستقلة ذات صلاحيات موسعة، وتعتمد على فرق عمل متعددة التخصصات، وهو ما يعزز من سرعة الاستجابة لتغيرات السوق ويزيد من قدرتها على تطوير منتجات مالية مبتكرة (سيد وعبد ربه، ٢٠٢٤)

كما تتميز هذه البنوك بكفاءة تشغيلية أعلى، مدعومة باستثمارات كبيرة في التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، ما يمنحها قدرة تفوق البنوك الحكومية في إدارة المخاطر وتحقيق الربحية.

وتنعكس هذه الفروقات البنيوية على السياسات الائتمانية وثقافة المخاطر؛ حيث تميل البنوك الحكومية إلى التمويل منخفض المخاطر، وغالبًا ما تُفضّل القروض ذات الضمانات السيادية، في حين تنتهج البنوك الخاصة سياسة تنويع المحفظة الائتمانية، مع استعداد أكبر لتحمل المخاطر المقننة، سعيًا لتعظيم العائد ويرتبط هذا التوجه ارتباطًا وثيقًا باستراتيجية كل بنك، فالبنوك الخاصة تهدف إلى تعظيم ربحية المساهمين، بينما تسعى البنوك الحكومية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يُنتج تفاوتًا في مؤشرات الأداء المالي بين الطرفين.

المطلب الثاني: مدى التزام كل نوع من البنوك بتطبيق IFRS 9

يمثل تطبيق معيار IFRS 9 تحولًا جذريًا في النظام المحاسبي للبنوك، وقد كشفت الممارسة التطبيقية في مصر عن تباين واضح في درجة التزام البنوك الحكومية والخاصة بهذا المعيار فبحسب حسن (٢٠٢٠)، فإن البنوك الخاصة استطاعت الاستجابة لمتطلبات IFRS 9 بكفاءة أعلى نتيجة امتلاكها لبنية تحتية تكنولوجية متقدمة، ونظم تحليل بيانات ديناميكية، فضلاً عن ثقافة تنظيمية تُشجّع على الأداء والمساءلة، وهو ما مكّنها من تطوير نماذج داخلية لتقدير

الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) ، باستخدام مؤشرات كمية دقيقة مثل احتمالية التعثر(PD) ، والخسارة عند التعثر(LGD) ، والتعرض عند التعثر.(EAD)

في المقابل، كشفت دراسه النجار (٢٠٢٠) عن أن العديد من البنوك الحكومية واجهت صعوبات فجه في تطبيق المعيار، تمثلت في ضعف أنظمة البيانات التاريخية، ومحدودية أدوات التحليل الكمي، إضافة إلى الاعتماد على نماذج تقديرية نمطية غير مخصصة لطبيعة المحفظة الائتمانية كما أن طول سلاسل اتخاذ القرار وغياب الحوافز المؤسسية قلل من فعالية تطبيق المعيار في هذه البنوك، مما أدى إلى انخفاض دقة احتساب المخصصات وارتفاع التباين في النتائج المحاسبية.

ويُلاحظ أن ارتباط البنوك الخاصة بالأسواق الدولية ومتطلبات المستثمرين الأجانب شكّل دافعًا إضافيًا للامتثال الصارم لمعيار IFRS 9 ، حرصًا على تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، بينما تعتمد البنوك الحكومية – غالبًا – على الدعم السيادي، مما يقلل من تعرضها لضغوط السوق ويُضعف من حافزها لتطوير أنظمة إفصاح داخلي متقدمة (ناصر والرشيدي، ٢٠١٩).

وبذلك، فإن الالتزام بتطبيق IFRS 9 لا يقتصر على كونه إجراءً تقنيًا محاسبيًا، بل يعكس أيضًا البنية المؤسسية، والثقافة التنظيمية، ومدى قدرة البنك على التفاعل مع البيئة الرقابية والمالية المتغيرة ومن هنا، يتضح أن الفروق بين البنوك الحكومية والخاصة في تطبيق هذا المعيار تساعد بشكل مباشر في تفسير التباين في تأثير المخصصات على الربحية واستقرار الأداء المالي.

المطلب الثالث: مقارنة تحليلية في تأثير المخصصات على مؤشرات الربحية

يُعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss – ECL) أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على ربحية البنوك، لا سيما في ضوء تطبيق معيار IFRS 9 الذي أعاد تشكيل نموذج الاعتراف بالمخصصات من خلال تبني نهج استباقي مبني على الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلًا من الخسائر المتحققة وقد أدت هذه النقلة النوعية إلى تأثير مباشر على المؤشرات المحاسبية، خصوصًا تلك المتعلقة بالربحية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تؤكد الدراسات الميدانية المعاصرة (Norozpour, Nikulin, & Downing, 2024).

وفي السياق المصري، تعكس المقارنة بين أداء كل من البنك الأهلي المصري وبنك CIB في عام ٢٠٢٣ اختلافًا اساسيا في أثر المخصصات على الربحية فعلى الرغم من أن البنك الأهلي، كجهة حكومية، حقق ROE بنسبة ٢٣,٨% و ROA بنسبة ١,٤%، وهي معدلات مرتفعة نسبيًا، إلا أن هذه النتائج تحققت بالتوازي مع عبء مخصصات مرتفع يرتبط بطبيعة التسهيلات الائتمانية

المقدمة لقطاعات ذات جدارة ائتمانية منخفضة نسبيًا أما بنك CIB ، فقد سجل ROE بحوالي ٢٢,٥ %و ROA بنسبة ٢,٣%، مع احتفاظه بنسبة مخصصات أقل مقارنة بالبنك الأهلي، نظرًا لاتباعه سياسة ائتمانية أكثر انتقائية ترتكز على التحليل الكمي والتنبؤ الائتماني المتقدم.

ويرتبط هذا التباين بعدة عوامل، أبرزها أن البنوك الحكومية – وعلى رأسها البنك الأهلي – تميل إلى دعم المشروعات القومية وقطاعات الدولة الحيوية، التي تتسم بمستويات مخاطرة أعلى، ما يستوجب تكوين مخصصات أكثر تحفظًا، بينما تركز البنوك الخاصة على محافظ ائتمانية ذات جدارة أعلى، مما يقلل من نسبة القروض غير المنتظمة (NPLs) وبالتالي يقلل الحاجة إلى مخصصات مرتفعة.

كما أن الاختلاف في البنية التكنولوجية ينعكس مباشرة على دقة تقدير المخصصات؛ إذ تتمتع البنوك الخاصة كبنك CIB بأنظمة تحليل ائتماني متقدمة تتيح التنبؤ بالخسائر بشكل أكثر واقعية، مما يسمح بتكوين مخصصات محسوبة بدقة دون الإفراط في التحفظ في المقابل، تعتمد بعض البنوك الحكومية على أساليب تقديرية أوسع نطاقًا، نتيجة نقص في أنظمة التحليل الائتماني الدقيقة، مما قد يؤدي إلى تحميل الأرباح بأعباء مالية تفوق حجم الخطر الفعلي، وهو ما يُضعف من القدرة على توجيه الإيرادات نحو النمو التشغيلي.

وإضافة إلى ما سبق، فإن تأثير المخصصات لا يقتصر على الأرباح فقط، بل يمتد إلى مؤشرات الأداء الكلي مثل هامش صافي الفائدة (NIM) ، حيث يؤدي ارتفاع حجم المخصصات إلى تقليص صافي العوائد التشغيلية القابلة للتوزيع، ما يضغط على كفاءة التوظيف المصرفي وقد أظهر التقرير السنوي للبنك الأهلي أن المخصصات شكلت عبئًا مؤثرًا على صافي الدخل التشغيلي خلال العام، رغم تحقيق نتائج إجمالية قوية.

من جهة أخرى، تُظهر بعض البنوك الحكومية مرونة محدودة في إدارة الأرباح بسبب التزاماتها الرقابية والارتباط الوثيق بالسياسات الاقتصادية للدولة، مما قد يؤدي إلى استخدام المخصصات كأداة لتسوية الأرباح بين الفترات المحاسبية (Earnings Smoothing) في المقابل، تلتزم البنوك الخاصة بمعايير الحوكمة المؤسسية ومتطلبات الإفصاح الرقابي وفقًا لآليات السوق، مما يُعزز من شفافية إدارة المخاطر ويُكسبها ثقة المستثمرين، خاصة الأجانب الذين يعتمدون على استقرار الأرباح كمؤشر رئيسي لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

في ضوء ما تقدم، يتضح أن العلاقة بين المخصصات والربحية في البنوك المصرية لا تُفهم فقط من خلال التحليل الكمي للمؤشرات المالية، بل تتطلب تحليلًا بنيويًا واستراتيجيًا لسياسات المخاطر،

ونماذج العمل، وأدوات التحوط، وهو ما يفسر الفروق الملحوظة في نتائج التطبيق العملي لمعيار IFRS 9 بين البنوك الحكومية والخاصة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولًا: الاستنتاجات

في ضوء التحليل النظري والمقارن الذي تناولته الدراسة، يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات المركزية، التي تُبرز تأثير تطبيق معيار IFRS 9 على ربحية البنوك التجارية في مصر، وهي كما يلي:

١. يمثل معيار IFRS 9 تحولًا مفاهيميًا عميقًا في إدارة المخصصات الائتمانية، حيث ألغى مبدأ الخسائر المتحققة واستبدله بمنهج الخسائر المتوقعة، ما أدى إلى تغيير جذري في توقيت الاعتراف بالخسائر وآلية قياسها.

٢. تؤثر المخصصات الائتمانية الناتجة عن تطبيق IFRS 9 بشكل مباشر على مؤشرات الربحية المحاسبية، وخاصة في الفترات الأولى من التطبيق، حيث تتسم هذه المرحلة بارتفاع المصروفات الناتجة عن الاعتراف المبكر بالمخاطر.

٣. تتباين آثار تطبيق IFRS 9 بين البنوك الحكومية والخاصة؛ إذ تُظهر البنوك الخاصة قدرة أكبر على الاستجابة لمتطلبات المعيار، بفضل مرونتها المؤسسية، وتطور نظمها التكنولوجية، واعتمادها على نماذج تصنيف ائتماني أكثر دقة.

٤. تعاني بعض البنوك الحكومية من تحديات في تطبيق المعيار، تتمثل في محدودية البنية التحليلية، وضعف نظم البيانات التاريخية، وبطء التكيف المؤسسي، مما يدفعها إلى تكوين مخصصات ذات طابع تحفظي مفرط، يضغط على أرباحها المحاسبية.

٥. وجود علاقة عكسية ملحوظة بين حجم المخصصات ومستوى مؤشرات الربحية، حيث يؤدي ارتفاع المخصصات إلى تراجع مؤشرات ROA و ROE وNIM، لا سيما في البنوك ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة.

٦. يلعب الالتزام بالحوكمة المؤسسية والتحليل الاستباقي للمخاطر دورًا مهمًا في تقليل أثر تطبيق IFRS 9 على الأرباح، من خلال ضبط جودة المحفظة الائتمانية وتطوير أدوات التنبؤ بالتعثر.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى ما سبق، توصي الدراسة بمجموعة من الإجراءات العملية والأكاديمية التي يمكن أن تساعد في تحسين مستوى تطبيق IFRS 9 في البنوك المصرية وتعزيز استقرار ربحيتها:

١. ضرورة تطوير النماذج الائتمانية الداخلية للبنوك بما يتماشى مع متطلبات IFRS9، خاصة فيما يتعلق بقياس احتمالية التعثر(PD) ، ونسبة الخسارة عند التعثر(LGD) ، والتعرض عند التعثر.(EAD)

٢. تشجيع البنوك الحكومية على الاستثمار في نظم التحليل المالي والتكنولوجي، بهدف تحسين دقة التقدير المحاسبي وتقليل الاعتماد على التقديرات العامة.

٣. تعزيز التدريب المؤسسي المتخصص للكوادر المحاسبية والائتمانية على تطبيقIFRS 9 ، وربط إدارة المخاطر بالإفصاح المالي لتحسين مواءمة الممارسات الداخلية مع المتطلبات الدولية.

٤. إجراء مراجعة دورية للسياسات المحاسبية الخاصة بالمخصصات من قبل إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية، لضمان الاتساق مع بيئة المخاطر الفعلية وتفادي التحفظ المبالغ فيه الذي يؤثر على الربحية.

٥. تشجيع الباحثين والجامعات على إجراء دراسات تطبيقية وميدانية تستكمل الجانب النظري لهذا النوع من الأبحاث، خاصة في ما يتعلق بتأثير IFRS 9 على الاستقرار المالي في الأزمات.

٦. تعزيز دور البنك المركزي المصري كجهة رقابية في مراقبة جودة التطبيق، وتقديم مؤشرات معيارية وإرشادات موحدة للبنوك بما يضمن تحقيق العدالة والاتساق في تطبيق المعيار.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

عمر، رنا السعيد السيد (٢٠٢٠) أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية مجلة البحوث المالية والتجارية، ع٤، ١٣٤–١٦٥.

السبائي، وهيب محمود محمد عبدالله، و السمحي، محمد حمود أحمد محمد (٢٠٢٥) مدى مساهمة المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS9" في الحد من المخاطر المالية الائتمانية لشركة يمن موبايل للهاتف النقال مجلة القلم، ع٤٧، ٥٨١–٦٢٠.

إسماعيل، شيماء أحمد، و حسين، علي إبراهيم (٢٠٢٣) أثر تبني معيار التقارير المالية الدولية "IFRS9" على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج١٣، ع٢، ٧٦–٨٥.

حسانين، بهانة وداد محمد (٢٠٢٢) أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية "IFRS9"على مستوى مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية: دراسة تطبيقية مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ع١٣، ٤٥٩–٤٩٤.

البعاج، قاسم محمد عبدالله، و الخفاجي، جاسم صياح مهدي (٢٠٢٤) أثر آليات حوكمة الشركات وفق متطلبات المعيار IFRS9 لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج٢٠، ع٤، ٣٤٢–٣٦٦.

الحداد، يوسف أحمد (٢٠٢١) أثر مخصصات الاستثمار والتمويل على الوعاء الزكوي في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 مجلة كلية دار العلوم، ع١٣٦، ٦٥–٩٩.

شنايت، بلال، و علي، حبيش (٢٠٢٢) مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :IFRSدراسة مقارنة مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج١٤، ع٢ ، ٢٥ – ٣٦.

بركات، إسلام ربيع يوسف، عزت، فرج عبدالعزيز، و عبدالحكم، عبير محمود (٢٠٢٤) أساليب رفع كفاءة مراقبة ومتابعة الائتمان بالبنوك وأثرها على دعم القدرات التنافسية للقطاع المصرفي المصري: دراسة حالة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع١ ، ٧٣ – ١٠٠.

النجار، جميل حسن (٢٠٢٠) الأثر المتوقع للتحول في محاسبة القيمة العادلة من معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إلى معيار الإبلاغ المالي رقم ٩ على مستوى القوائم والتقارير

المالية: دراســـة نظرية تحليلية المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية – ســـلســـلة العلوم الانسانية، مج٢٣، ع١ ، ١ – ٢٤.

بلبع، هادي محمود ســـعد، الســـيد، محمود محمد إبراهيم، و عبدالمنعم، محمد بهاء الدين (٢٠٢٢) أثر الذكاء الاستراتيجي على دعم السلوك الريادي لدى القادة: دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الحكومية والخاصة في مصر المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣ ، ٨٢٩ – ٨٥٩.

سيد، أسماء عادل حلمي، و عبد ربه، مروة محمد عبدالغني (٢٠٢٤) الابتكار المفتوح كمدخل لتحسين الميزة التنافسية للبنوك التجارية الحكومية المصرية: دراسة تطبيقية مجلة البحوث الإدارية، مج٤٢، ع٣ ، ١ – ٤٤.

ناصر، داليا عادل عباس السيد، و الرشيدي، طارق عبدالعظيم يوسف (٢٠١٩) أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية "٩" الأدوات المالية على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية: دراسة تطبيقية مجلة المحاسبة والمراجعة، ع٣ ، ٥٤ – ١٤٠.

حسن، حنان عبدالمنعم مصطفى (٢٠٢٠) أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج٤، ع١ ، ١ – ٦١

النخيلي، أشرف سيد حسن علي، عبدالرحيم، سامي معروف، عبدالله، هدى محمد محمد، و فراج، أحمد فاروق السعيد محمد (٢٠٢٤) أثر انعكاسات القياس المحاسبي للخسائر الائتمانية لدى البنوك على تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال جائحة كورونا Covid-19المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج١٥، ع٤ ، ٢٤ – ٤٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Kyiu, A., & Tawiah, V (2023) IFRS 9 implementation and bank risk Accounting Forum, 49(1), 234–258

Beerbaum, D., & Piechocki, M (2017, August) IFRS 9 and IFRS 7 disclosure requirements – An analysis of the IASB taxonomy Universität Hamburg.

Casta, J.-F., Lejard, C., & Paget-Blanc, E (2019, August) The implementation of the IFRS 9 in banking industry In EUFIN 2019: The 15th Workshop on European Financial Reporting, Vienna, Austria HAL Open Science.

Gornjak, M (2020, May) Literature review of IFRS 9 and its key parameters In MakeLearn & TIIM 2020 International

Conference: Management, Knowledge and Learning, Online Conference, 20–22 May 2020 International School for Social and Business Studies.

Taylor, D., Avuye, I S., Cudjoe, E Y., & Aubert, F (2024) The informational relevance of IFRS 9 adoption: Emerging market evidence Journal of Accounting Literature Advance online publication.

Norozpour, M., Nikulin, E., & Downing, J (2024) IFRS 9, earnings management and capital management by European banks Journal of Financial Reporting and Accounting Advance online publication.